

العودة المتخيلة - قراءات

ميشال نوفل

خريطة طريق نحو ضمور جدوى الغيتو

إن الوقائع المتصلة بجمود وانسداد المحاولات لاحتواء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والإسرائيلي - العربي منذ سنة ١٩٩١، تشجع على مقاربة المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية باعتبارها توليفاً براغماتياً متحولاً بين خيارات جيوسياسية تتقاطع وتتفاعل وتتداخل على طريقة مجرى النهر الذي يلتقط في مسار انحداره الينابيع والجداول، ثم يسير النهر ليلقي بمياهه في مكان ما في البحر أو المحيط. لنحاول إدخال مبضع التحليل الجيوسياسي النقدي في هذه الإشكالية انطلاقاً من رفض نموذج إسرائيل الذي يشتغل وفقاً لمخطط شامل يسعى لتطبيقه بصورة منهجية.

I

نبدأ أولاً بخيار "القلعة الحصينة" الذي تعود جذوره إلى أسطورة مركبة في الذاكرة اليهودية مردّها إلى قصة قلعة "مَسادا" التي كانت معقلاً للمقاومة في زمن السيطرة الرومانية على فلسطين في سبعينيات القرن الميلادي الأول. وسجلت الذاكرة الأصولية اليهودية أن المدافعين عن قلعة مسادا، فضلوا الانتحار على الاستسلام عندما وجدوا أن الحصار الروماني استنزف طاقتهم على الصمود. وعلى الرغم من أن سقوط مسادا في سنة ٧٣ بعد الميلاد شكّل نهاية لنمط الحياة اليهودي الحربي الخلاصي، فقد أُعيد إنتاج الأسطورة على نحو يفرض إلى فكرة أن دولة إسرائيل المحاصرة في المحيط العربي يجب أن تصبح "الملجأ النهائي" في ضوء حملة الإبادة التي تعرضت لها المجتمعات اليهودية في أوروبا على يد ألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤٥). وبحسب هذا المنطق التحريفي الذي يُحلّ النكبة الفلسطينية بدلاً من المحرقة الأوروبية لليهود، فإن المشروع الصهيوني ينظر إلى إسرائيل على أنها "القلعة الحصينة" المتفوقة التي تخرج منها قوة ضاربة لإخضاع "القبائل المتمردة" في المحيط العربي. لذلك فإن عملية التموضع والتحصن وراء "الجدار الحديدي" في مواجهة الفلسطينيين/العرب، لم تكن سوى الحاضنة لاستراتيجيا إسرائيل منذ النكبة في سنة ١٩٤٨ حتى مطلع ثمانينيات القرن العشرين، إذ فرّضت على الفلسطينيين/العرب

المستضعفين حروب العدوان والتوسع التي طاولت الأراضي الفلسطينية والمصرية والسورية واللبنانية، في ظل الاطمئنان إلى تحالفات إسرائيل الغربية، في أوروبا أولاً، ثم الولايات المتحدة بصورة أساسية.

وعلى هذه المتواليّة من الغزو والتوسع والاستيطان من جانب إسرائيل، صارت صورة مسادا تعيد إلى الأذهان العربية صورة أخرى هي الممالك اللاتينية التي أنشئت في سياق الحروب الصليبية في المشرق (١٠٩٩ - ١٢٩١)، وكانت محكومة تاريخياً بالزوال كونها ظلت جسماً غريباً على الأطراف الساحلية للمنطقة العربية، وامتنعت من المصالحة والاندماج مفضلة تسويات جزئية وموقّعة مع سلطات محلية لم يكن يعول عليها كثيراً في مراكز القرار في حينه: القاهرة ودمشق. ويكابر الصهيونيون بالقول إن "حلم صلاح الدين" لا يمكن أن يتكرر، لأن اليهود المغتصبين لأرض فلسطين ليسوا مثل الصليبيين وسيقاتلون حتى النهاية لأن ليس لديهم بلد أو مكان يرجعون إليه.

نأتي إلى خيار "أرض الميعاد": إذ إن عدداً من المشاريع الجيوسياسية مثل أميركا ما بعد الهندية وأستراليا وجنوب أفريقيا (ولا ننسى مشاريع أخرى لا تزال طي الأحلام مثل المشروع الروسي/السلافي والتركي/العثماني الجديد وغيرها)، تبدو مسكونة بحلم الأرض الموعودة. وإذا كان الحلم الصهيوني لا ينفصل عن الفكر السياسي الأوروبي، وخصوصاً مفهوم الدولة/الأمة، فإنه يحيل أيضاً على أسطورة "الأرض الموعودة" التي لُقحت بتجارب وتقنيات الاستعمار الحديث كي تتمكن إسرائيل (بعد ١٢٠ عاماً من قدوم المهاجرين اليهود الأوائل إلى فلسطين ونشر كتاب ثيودور هرتزل "دولة اليهود") من السيطرة على ٩٠٪ من أراضي فلسطين التاريخية ومنها القدس. لكن هذه السيطرة شبه التامة ما كانت ممكنة من دون التطهير العرقي واغتصاب الأرض (١٩٤٨ - ١٩٦٧)، وبالتالي أتباع تخطيط جيواستراتيجي متدرج اعتمد من طريق سياسة ناجحة، إنشاء المستعمرات الزراعية، وبناء عشرات المدن الجديدة والمستعمرات التي تضم مئات آلاف المنازل والشقق. ومن خلال ترجمة القوة العسكرية إلى وقائع سكانية وهيكلية وجيوسياسية، تسمح باستقبال مهاجرين جدد واستيعابهم ودمجهم وإضعاف الحضور العربي، تم تزخيم الديموغرافيا الإسرائيلية بحيث ارتفعت إلى ٦,٦ مليون نسمة، في مقابل ٦٠٠,٠٠٠ من المهاجرين اليهود في ختام الانتداب البريطاني.

وعلى افتراض أن للحلم الصهيوني مبررات إنسانية تدعم المشروع الجيوسياسي، فإن هذه ما لبثت أن سقطت تحت وطأة جدار الفصل والاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية، عقب حرب ١٩٦٧؛ لكن قبل ذلك كانت معالم دولة الفصل العنصري تلوح في الأفق عندما شُيّدت الجدران في المدن المختلطة مثل مدينة اللد، وفُصلت الأحياء اليهودية من الأحياء العربية، وهُمّشت الأحياء العربية، واستهدف بناء المستعمرات الزراعية (الكيبوتس) والمدن الإسرائيلية الجديدة حصار قرى الجليل العربية وبلدات المثلت وقرى البدو العرب في النقب.

المشروع الإسرائيلي الآن في خضم معضلة كبرى سياسية وأخلاقية بسبب فرض الفصل العنصري على الفلسطينيين الذين باتوا في الضفة الغربية، محاصرين في "بانتوستانات"

تضيق بهم، ومحرومين من حرية الانتقال، بينما يتكدس في غزة مليوناً فلسطينياً في شريط لا تتعدى مساحته ٤٠٠ كم^٢، وهؤلاء يعيشون تحت رحمة القمع العسكري الإسرائيلي، ويدينون بالبقاء للمساعدات الدولية، في حين تمنع السلطات الإسرائيلية في تقنين الكهرباء والتموين. من هنا المعضلة الديموغرافية في إسرائيل/فلسطين، التي تعود إلى النمو السكاني السريع جداً الذي يفيد من الهجرة اليهودية، والنسبة العالية للولادات لدى بعض فئات السكان، وفي مقدّمها العرب المسلمون واليهود المتدينون. فالיום يقيم نحو ١٣ مليون على مساحة جغرافية لا تتعدى ٢٧,٠٠٠ كم^٢، وسط توقعات بأن يبلغ عدد سكان إسرائيل/فلسطين ٢٥ مليوناً في سنة ٢٠٢٥.

وتجاوز وتيرة النمو السكاني هذه قدرة المجال الجيوسياسي على التحمل في الأمد الطويل، كون النمط الإسرائيلي في التنظيم المدني واستهلاك الموارد يستنزف المياه والأراضي الزراعية والمساحات الطبيعية، الأمر الذي يقود بدوره إلى مشكلة جيوسياسية هائلة: السكان العرب لا يقلّون عن نصف مجموع السكان، أي ٦,٦ مليون عربي هم الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ١٩٤٨، في مقابل ٦,٦ مليون يهودي في إسرائيل والمستعمرات؛ ومن شأن الإقرار للفلسطينيين العرب بالحقوق السياسية التي يتمتع بها السكان اليهود، أن يؤدي إلى تقويض المشروع الصهيوني الذي قامت عليه الدولة اليهودية، بينما إبقاء نصف السكان في وضع المغلوبين تحت نير الاحتلال والفصل العنصري إلى أجل غير مسمى، يفوق طاقة أي نظام سيطرة بالغاً ما بلغ من القوة والحنكة، ولنا في التاريخ الحديث والمعاصر أدلة كثيرة على ذلك.

يبقى خيار "التسوية السياسية" مع الفلسطينيين/العرب، وهو يستند إلى التجارب التاريخية التي تؤكد أنه لا يمكن لمجتمع أن ينغزل إلى الأبد عن بيئته الطبيعية داخل قلعة حصينة، وإن كان المجال الخارجي (عبر البحر والجو) مدها المفتوح للتواصل الحيوي مع الدياسبورا أو قاعدة الإمداد البعيدة؛ فقد تتلاشى أسباب هذه العزلة مع تقادم الزمن وتعاقب الأجيال، ثم يأتي الشعور بالإرهاق والنزف جزاء تكرار الحروب فتلج الرغبة والحاجة إلى حياة "طبيعية". وعندها تطرح ضرورة الذهاب إلى التفاهم والتعايش مع الخصم أو الآخر، أي في الحالة التي تعيننا، الاعتراف المتبادل بالوجود والحقوق وصولاً إلى هدنة طويلة أو معاهدة صلح؛ وقد بدا لبعض الوقت أن المقاومة العنيدة للشعب الفلسطيني وتضحياته الكبيرة والتفاعل العربي مع القضية الفلسطينية، جعلت إسرائيل تتخلى عن استراتيجيا القلعة لتنخرط في "منطق التسوية"، إذ وقّعت مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إعلان اتفاق المبادئ في شأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي، عقب مفاوضات سرية في أوسلو اعتمدت توظيف مكاسب الانتفاضة الفلسطينية في سنة ١٩٨٧. لكن عملية مدريد/أوسلو التي اعترفت إسرائيل بموجبها بمنظمة التحرير بصفتها ممثلاً للشعب الفلسطيني من دون الإقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ما لبثت أن انهارت بسبب التقدير الفلسطيني الفاشل لميزان القوة مع إسرائيل الذي فرض على

المفاوض الفلسطيني المتعجل قبول معادلة مفخخة تستبعد وقف الاستيطان، وتجعل الانسحاب من المناطق التي اصطلح على تسميتها المناطق "أ"، أي المدن الكبرى في الضفة الغربية التي سُلمت إدارتها إلى السلطة الفلسطينية، يرتدي صيغة إعادة انتشار للجيش الإسرائيلي وليس انسحاباً من هذه المناطق، وهو الوضع الذي لم يدم طويلاً، إذ أعاد الجيش الإسرائيلي اقتحامها في الانتفاضة الثانية (٨/٩/٢٠٠٠). وفي النهاية فشلت التسوية المستندة إلى عملية أوسلو، وراوحت المفاوضات مكانها ثم توقفت، وابتلع الاستيطان الضفة الغربية، والتهمت المستعمرات حل الدولتين.

وكانت عملية التسوية "العادلة والمتوازنة" تتطلب للتحقق، بدلاً جيوستراسياً إقليمياً شرعت في انتهاجه مصر كبرى الدول العربية، عندما أقدمت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ على توقيع معاهدة صلح مع إسرائيل. ورَجَّحت الخطوة المصرية هذه نهج "السلام البارد" بدلاً من حال العداء والحرب مع إسرائيل، ولم يبقَ على العرب الآخرين، بعد الأردن، سوى اجتياز حاجز الاعتراف بالدولة اليهودية مكوناً شرعياً مقبولاً في "الشرق الأوسط الجديد"، في مقابل أن تقتنع إسرائيل بضرورة التحول إلى دولة عادية، أي التخلي عن منطق القلعة العسكرية المتفوقة وهو أساس شرعيتها وتماسكها منذ إعلان تأسيسها في منتصف القرن العشرين. وقد أقدمت منظومة الجامعة العربية على مبادرة استراتيجية كبرى، إذ تلقفت المتغير الفلسطيني/العربي لتعرض على إسرائيل تسوية شاملة (٢٠٠٢) تكرر القبول بوجودها الشرعي، لكن هذه المبادرة أُجْهضت برفع ورقة المطالبة بالاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، بعدما أُجْهضت قبلها "تسوية أوسلو" بحجة أولوية "الأمن الإسرائيلي" على السيادة الفلسطينية؛ وترافق ذلك مع تسريب نظرية "القنبلة في القبو" التي تعني التهديد من دون إشهار السلاح النووي، ما دام هذا التهديد في متناول اليد، ويساعد في تعزيز السياسة "العميقة" الراضة للتسوية الإقليمية.

II

في الأمد الطويل، وعلى افتراض استبعاد اللعبة النووية المدمرة لإسرائيل الصغيرة المساحة مقارنة باتساع العالم العربي، يمكن أن نتصور أن التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تنذر بالانتقال المتدرج إلى عالم جديد (ما بعد أميركي) تضعف فيه قبضة الصهيونية في قاعدتها الأورو-أميركية، سيكون لها في النهاية تأثيرات عميقة في تركيبة النواة الغربية لإسرائيل، من دون أن ننسى الضغوط العربية/الإسلامية التي ستواكبها لا محالة بشكل أو بآخر. هكذا كانت الحال مع التحولات الجيوسياسية والجيوثقافية والديموغرافية التي أودت بالممالك الصليبية في المشرق، والمستعمرات الأوروبية في المغرب العربي في وقت لاحق، ثم في آسيا الوسطى، مثلما أودت في حالة معاكسة بالتجربة العثمانية في المغرب والمشرق بعد أن قادت الممالك والسلاجقة إلى الاندماج والذوبان في محيط الثقافة العربية.

وإسرائيل كأي مجتمع عسكري، ستشهد لا محالة ضموراً لطاقتها الحربية مع تقادم الزمن:

الإمداد الديموغرافي من يهود الدياسبورا في تراجع مستمر على الرغم من الطفرة الناتجة من تفكك الاتحاد السوفياتي. وإذا افترضنا أن جميع يهود الدياسبورا انتقلوا في يوم من الأيام إلى إسرائيل، فإن عددهم لن يعادل أبداً استراتيجياً وزن القارة الكبيرة العربية/الإسلامية. طبعاً، يجب الاعتراف بأنه ليس للسلاح النووي القدرة على موازنة الجحافل الشعبية عندما تتحلل آليات النظام العنصري، كحالة جنوب أفريقيا، كما أن مفاهيم الاستراتيجية النووية ما انفكت تتطور، بحيث صار في إمكان الدفاع، مثلما هي الحال في التجريبتين الكورية والإيرانية، أن يوازن الهجوم تقنياً ومعنوياً. وفي هذه الأثناء، فإن الفوارق في الأعمار، أو التكاثر، قد يستعيدان أهميتهما الحاسمة، باعتبار أن الهجرة إلى إسرائيل ستبلغ عاجلاً أم آجلاً حدّها الأقصى، وبالتالي فإن الدونية الديموغرافية لإسرائيل ستتفاقم ما لم تلجأ إلى الاستعانة بمتطوعين أو مرتزقة، فضلاً عن الدونية الأخلاقية الناتجة ليس فقط من تفوق السردية الفلسطينية على دولة الفصل العنصري، بل أيضاً من العجز عن معالجة اضطراب المجتمع اليهودي نفسه أمام مرأى الفلسطينيين المجبرين على الإقامة في "معازل" تضيق بهم، وحرمانهم من حرية التنقل ونعمة الاستقلال والسيادة في وطنهم، علاوة على مأساة قطاع غزة حيث يتكدس مليوناً فلسطينياً في مساحة لا تتعدى ٤٠٠ كم^٢.

في أي حال، تظل لإسرائيل مصلحة أساسية في بقاء العديد من اليهود في المجتمعات والاقتصادات والثقافات الغربية، كون ذلك هو السبيل إلى تشكيل مجموعات ضغط مؤثرة في سياسات بلاد الدياسبورا، تستطيع تمويل إسرائيل وجيشها والمشاركة في البحث عن المعارف العلمية والتقنية في أفضل المختبرات العالمية.

وللسبب نفسه تبدي إسرائيل حساسية عالية إزاء انزلاق مركز السلطة العالمية عقب أفول عصر التفوق الغربي وانزياح نواة العالم من الغرب إلى آسيا، ولذلك نراها تكثر منبادرات حسن النية إزاء أوسع مجموعة ممكنة من البلاد في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، مع إعطاء الأولوية للاتحاد الروسي، وتبذل جهداً مضاعفاً لانتهاج سياسة دينامية في حقل التعاون والتبادل التقني مع الصين والهند.

هكذا تحافظ إسرائيل على هذا التوجه إلى الخارج الذي سمح ببقاء إمبراطوريات وممالك عبر اعتماد الطرق البحرية لاستيراد الطاقة الديموغرافية والفكرية والاقتصادية. والواقع أن الخارج الذي كان يُعدّ بمثابة رئة التنفس لإسرائيل، وهو أوروبا/أميركا، بات يواجه الضغوط التي تمارسها حركة مقاطعة إسرائيل المتنامية في المجتمعات الغربية، ومن السهل أن نتوقع في الأمد الطويل ألا تبقى الولايات المتحدة مقيدة بالنفوذ الذي تمارسه الأقلية اليهودية، ومنها مجموعات الضغط في الإدارة والإعلام ومراكز الأبحاث، ولا سيما أن قطاع الشباب اليهود الأميركيين أخذ ينسلخ عن المنظومة الفكرية الصهيونية، ويعارض سياسات الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلية. أمّا أوروبا "الأوروبية" فتظهر حرية أكبر في مناهضة السياسات الإسرائيلية من باب الالتزام بالقانون الدولي، والدليل معارضتها اعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها.

وتعمل الحكومات الأوروبية بسبب أهمية الإمدادات النفطية، على إضفاء الاستقرار على علاقاتها العربية المحكومة بمنطق الجوار الجغرافي والأمن المتبادل، في وقت تهدد الأزمة الانتقالية في العالم العربي بتدفق مزيد من الهجرات إلى أوروبا، وبالتالي تعميق أزمة اللاجئين التي تقض مضاجع "القارة العجوز" ذات الثراء الفاحش؛ وتبقى موارد العالم العربي وأسواقه أهم كثيراً في نظر الحكومات الأوروبية مقارنة بما تملك إسرائيل.

III

لقد مضى زمن كانت سياسة "الصقور" في إسرائيل تراهن على جعل المشروع الصهيوني ينتظم في قلعة متينة عبر التموذج ديموغرافياً واقتصادياً وقانونياً ضمن "حدود طبيعية"، وإضعاف الطاقات العربية الداخلية ودفعها إلى الهجرة، والعمل على إبقاء الأيدي العاملة العربية الرهائن الضرورية لـ "تقطيع" عقود وأجيال. وكانت هذه السياسة تنفذ بآليات الضبط/القمع التي يقع ضحيتها غالباً الشباب في الأراضي المحتلة. من جهة أخرى، رأى "الحمام" من الإسرائيليين أنه يتعين اعتماد طريق الحوار والتفاوض وتقديم مقترحات تنطوي على تنازلات، وذلك لتسهيل عملية تقليص منطوق الرفض لدى الفلسطينيين/العرب. والواقع أن السلوكين المتناقضين ظاهراً، كانا ينبعان من مبدأ استراتيجي واحد هو الصمود بفضل مؤسسة الدولة/الجيش حتى تتلاشى مع الوقت حدة الاعتراض، أو حالة الرفض العربي.

والواقع أن إنشاء مؤسسة دولة إسرائيل لم يكن سوى إعادة تركيب على نطاق جيوسياسي للبنية السوسولوجية اليهودية التقليدية، في المدينة غير اليهودية، أي "الغيتو" الذي يخرج منه الرجال سعيّاً وراء الرزق في بيئة غريبة. وتساهم عناصر من الاقتصاد والسوسولوجيا والتكنولوجيا في تدعيم هذا الغيتو وتوسيعه وجعله في موقع التفوق على الجوار، على الأقل مؤقتاً، من خلال الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية (نحو ٧٥٠,٠٠٠ مستوطن الآن)، وتفتيت الأراضي الأهلة بالعرب، وبناء الطرق الالتفافية التي تسمح بانتقال المستوطنين اليهود من دون معوقات، ونفي وجود الفلسطينيين ومحوهم من المشهد المتجانس لكتل العمارة البيضاء الممتدة من البحر المتوسط إلى وادي الأردن. وهذا المشهد الذي تتخلله البيوت الصغيرة بأسطح من القرميد الأحمر يوحى باندماج الضفة الغربية التي تسميها إسرائيل "يهودا والسامرة"، بحيث يتلازم الضم الفعلي الذي تحميه المستعمرات والمواقع المحصنة على التلال، مع الضم الرمزي والمشهدي في نهاية المطاف.

قد يسجل لإسرائيل أنها كسبت الجولة الأولى في الصراع على أرض الضفة الغربية، والذي يجري تحت ستار "حل الدولتين"، لكن الاستراتيجية الاستيطانية الإسرائيلية وما تقتضيه من سياسات تنظيم الأراضي وتجهيزها وإعادة هيكلة المدن، تقود إلى "الدولة الواحدة" القائمة على نظام الفصل العنصري أو نظام الأبارتهايد، وإلى تهميش الفلسطينيين في "معازل" توكل إدارتها إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية. وقد يستدعي حل المسألة السكانية (تتصل بالغلبة الديموغرافية للفلسطينيين) أحد سيناريوين: الأول هو دفع الشباب الفلسطينيين إلى الهجرة

بالتدرج، والثاني العمل على تهجير السكان الفلسطينيين إلى دول الجوار العربي. وإذا كانت الشروط الجيوسياسية لمثل هذا النزوح الجديد، غير متوافرة اليوم، فكيف ستكون الأحوال بعد ١٥ أو ٢٠ عاماً مقبلة؟

إن العالم الذي هو في طريق التكوين عقب انهيار الإمبراطورية الأميركية وتفكك نظام التفوق الغربي الذي احتضن المشروع الصهيوني، لن يكون تحت سيطرة قوة إمبريالية واحدة، بل سيكون على الأرجح على شكل نظام للتوازن معقد تتعايش فيه مجموعة من الأمم المتكافئة وإن لم تكن متساوية.

وفي هذا النظام المتخيل تحتفظ بعض الكيانات الكبرى في مركزها بإطار الأمة الواحدة مثل القطب الروسي، ويمكن أن ينطبق الأمر نفسه على الصين التي تستطيع في الأمد الطويل تكوين قوة عسكرية موازية لقوتها الاقتصادية وتكنولوجيا ربما أرقى من تلك التي تملكها الولايات المتحدة الأميركية.

ولا يعني إدراك علاقات القوة الحقيقية في المستقبل بالنسبة إلى العرب/الفلسطينيين، سوى أن يكون لهم القدرة على العمل في الاتجاه الصحيح، وهذا يفيد بأن إسرائيل ليست تلك القوة العظمى المؤهلة لقيادة تحالفات إقليمية، أو تولي دور المحور الناظم للاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، إذ إن وظيفتها العمل بلا هوادة على نشر الاضطراب والعنف والتوتر في العالم العربي/الإسلامي. وفي حال نشوب صراعات إقليمية شاملة، فإن إسرائيل قد تصبح تحت رحمة تحالف يضم العرب والأتراك والإيرانيين الذين يملكون مجتمعين القوة الكافية نظرياً لخنقها. وليس سرا في أي حال، أن إسرائيل بمجتمعها الحديث القادم من تجربة استعمارية لم تخضع بعد لامتحان الزمن، لا تستطيع أن تعيش فقط على نشاطها الاقتصادي والتكنولوجي المعولم، وإن كانت تملك من موارد الطاقة ما يؤمن لها اكتفاء ذاتياً لا يعفيها من اللجوء إلى المساعدات الخارجية في الإمداد المالي والعلمي من الدياسبورا اليهودية، وخصوصاً في الولايات المتحدة، للحفاظ على تفوقها العسكري ومستوى استهلاكها، الأمر الذي يضيف على مفهوم "القلعة الحصينة" بُعداً خارجياً يتصل باحتمال ضمور الإمداد الاستراتيجي العائد إلى علاقة الارتباط بالولايات المتحدة الأميركية.

إذا افترضنا أن العالم العربي الذي يمثل العمق الاستراتيجي والحضاري لفلسطين، قرر مستقبلاً أن يصبح قطباً لنظام إقليمي مستقل، وهو أمر مرغوب فيه وإن كان يثير إشكاليات معقدة، فإنه يمكنه بالفعل عندئذ أن يضع نهاية لنظام الأبارتهايد الصهيوني. ومن الصعب التكهن بالنتائج التي يطلقها مثل هذا التحول، لكن قطباً ناظماً دولياً راح يظهر في أوراسيا بعيداً عن أميركا، وهذا يمكن أن يعرقل التدفقات التجارية والمالية والهجرة التي تغذي اقتصاد أميركا، وعندها قد ترضخ الولايات المتحدة لأن تكون أمة كغيرها من الأمم وتسعى لتحقيق التوازن في حساباتها الخارجية، وهذا بحد ذاته يشكل ضغطاً هائلاً على إسرائيل يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة سكانها وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والعلمية مع الفلسطينيين/العرب وصولاً إلى انعدام جدوى الغيتو. ■